

ارتفاع عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بألمانيا

برلين - ارتفع عدد حالات الاشتباه في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ألمانيا على نحو قوي، في وقت تشدد فيه السلطات ترسانة قوانين التعقب للتصدي بمزيد من الحسم لمثل هذه العمليات.

وذكرت صحيفة تاغس شيفيل الألمانية الثلاثاء، أنه عقب إنشاء الوحدة الاتحادية لمكافحة غسل الأموال ارتفع عدد البلاغات في غضون عام إلى مستوى قياسي بنسبة نحو 50 في المئة، لتسجل الوحدة 114 ألفا و914 حالة اشتباه. وبحسب البيانات، فإن هذه الحالات تتضمن إجمالاً 355 ألف معاملة مالية مشبوهة.

وفي تقريرها السنوي لعام 2018، كانت وحدة الاستخبارات المالية قد اشتمت بالفعل من أن سوق العقارات "معرضة للغاية" للمعاملات المشبوهة وأن لديها مشاكل كبيرة في تعقب المجرمين في هذا القطاع. وقال كريستوف شولته، رئيس وحدة الاستخبارات المالية "أحد المشاكل التي تواجهنا هي أن ثقافة الملاحة في غسل الأموال ليست متطورة بشكل كبير في ألمانيا". مشيراً إلى أن 98 في المئة من الإخطارات تتعلق بالقطاع المالي وخاصة البنوك ومقدمي الخدمات المالية.

وأضاف شولته "في المقابل، ارتفع أيضاً عدد الإخطارات الواردة من القطاع غير المالي من 600 تقريباً إلى أكثر من 1500، والتي تتعلق بموثقي عقود وكلاء عقارات ومحامين وكذلك منظمي ألعاب المقامرة".

وتتعهد وحدة الاستخبارات المالية، ومقرها في كولونيا، بتعقب وحظر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتكثفها ومكافحة دعمها.

وفي يناير، أعلنت وزارة المالية الألمانية حزمة إجراءات من شأنها تعزيز التعاون بين السلطات في ألمانيا، لجعل الملاحة الجنائية للمتورطين في هذه الجرائم أكثر فعالية، حيث من المقرر تعزيز حصول وحدة الاستخبارات المالية لمكافحة غسل الأموال لبيانات سلطات التحقيق الأخرى.

ومن المقرر أيضاً تسهيل إبلاغ موثقي العقود بحالات الاشتباه في جرائم غسل الأموال في إطار لوائح قانونية، بالإضافة إلى تخفيف القيود المفروضة على إلزام الكشف عن الهوية عند شراء ذهب بأموال نقدية على سبيل المثال.

وتعتزم وزارة المالية العمل على مستوى الاتحاد الأوروبي على وبناء على معلومات صادرة من مكتب مكافحة الجريمة في ألمانيا فإن عدد العصابات العربية حوالي أربع عشرة، مبيناً أنه ورغم أن السلطات الأمنية تراقبها منذ سنوات إلا أنها لم تنجح في العثور على أدلة دامغة تدبرها، حيث أن 39 جريمة منظمة من أصل 572 حققت فيها النيابة العامة كانت ترتبط بعصابات عربية.

ووضع قواعد موحدة لمكافحة غسل الأموال. وللسنوات، كانت هناك مؤشرات متكررة على أن قطاع العقارات هو أيضاً بوابة للعشائر الإجرامية لغسل الأموال عن طريق شراء العقارات.

وتسببت القيود المفروضة لتلافي تفشي فيروس كورونا بصعوبات متزايدة لأصحاب المنشآت المتنوعة كالمطاعم والبارات وغيرها، مما منع بعضها من الاستمرار.

وقد استفادت بعض العشائر ذات الأصول العربية من هذا الوضع في ولاية شمال الراين-وستفاليا، إذ يقوم أفرادها باستخدام مبالغ كبيرة من الأموال السوداء لوضع البارات تحت سيطرتهم من أجل غسل الأموال في ألمانيا.

ويبدو أن قسم التحقيقات الجنائية في الولاية قد تاهب لمراقبة الوضع هناك.

برلين تخشى أن تستغل العشائر الإجرامية عن قصد أزمة كورونا لشراء شركات تعاني من صعوبات مالية

وقال رئيس رابطة المحققين الجنائيين الألمان إن الأرقام المشبوهة في الجريمة الاقتصادية المنظمة والفساد، والتي تشكل ثلثي جميع الجرائم، هي في بعض الحالات أكثر من 90 في المئة. وتخشى السلطات الألمانية أن تستغل بعض العشائر ذات الأصول العربية عن قصد أزمة كورونا لشراء شركات تعاني من صعوبات مالية، وبالتالي غسل الأموال في ألمانيا.

ويبدو أن عمليات إعادة الفتح الأخيرة، التي تم إجراء بعضها مؤخراً، لم تصل سوى القليل من المشكلات المالية ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الاندفاع المتوقع باتجاه البارات لم يبدأ بعد.

وبناء على معلومات صادرة من مكتب مكافحة الجريمة في ألمانيا فإن عدد العصابات العربية حوالي أربع عشرة، مبيناً أنه ورغم أن السلطات الأمنية تراقبها منذ سنوات إلا أنها لم تنجح في العثور على أدلة دامغة تدبرها، حيث أن 39 جريمة منظمة من أصل 572 حققت فيها النيابة العامة كانت ترتبط بعصابات عربية.

والتحقيق الأخرى.

والتحقيق الأخرى.

والتحقيق الأخرى.

والتحقيق الأخرى.

والتحقيق الأخرى.

والتحقيق الأخرى.

والتحقيق الأخرى.

والتحقيق الأخرى.

والتحقيق الأخرى.

والتحقيق الأخرى.

والتحقيق الأخرى.

والتحقيق الأخرى.

والتحقيق الأخرى.

هل يقوّض فيتو فرنسي - أميركي انقلاباً عسكرياً في مالي

واشنطن وباريس تعارضان أي تغيير سياسي خارج الأطر الدستورية



فصيل عسكري يدعم المحتجين

وفي 10 يوليو تطورت ثالث تظاهرة كبرى في البلاد ضد السلطة بدعوة من حركة 5 يونيو إلى ثلاثة أيام من الاضطرابات الدامية في باماكو، كانت الأسوأ في العاصمة منذ انقلاب 2012.

ورفضت المعارضة المالية التنازلات التي قدمها كيتا بهدف حل الأزمة السياسية، وقالت إنها لن تقبل بغير تنحيه عن الحكم.

وأعلن كيتا في كلمة عن حل المحكمة الدستورية وأنه يتجه إلى إعادة جانب من الانتخابات التشريعية المثيرة للجدل. وقال متحدث باسم تحالف المعارضة وهوام توجو، إن التحالف يرفض الاقتراح، مؤكداً "لن نقبل هذا الهراء، نطالب باستقالته بوضوح"، حيث يضم التحالف زعماء سياسيين ودينيين وقادة منظمات أهلية.

وتثير الأزمة السياسية الحالية في مالي، التي يشهد قسم واسع منها أعمال عنف جهادية أو نزاعات محلية، قلق حلفائها والدول المجاورة التي تخشى أن تغرق البلاد في الفوضى.

ويخشى حلفاء مالي الأفارقة والأوروبيين والأميركيين على حد سواء وجود عنصر آخر مزعج للاستقرار في بلد يواجه الجهاديين وسلسلة من التحديات وسط منطقة غير مستقرة.

وعبرت الولايات المتحدة عن معارضتها لأي تغيير للحكومة في مالي خارج الإطار الشرعي، حتى من قبل الجيش، فيما سيطر جنود على معسكر مهم بالقرب من باماكو.

وقال المبعوث الأميركي لمنطقة الساحل بيتر بام عبر تويتر "نتابع بقلق تطور الوضع اليوم في مالي، إن الولايات المتحدة تعارض أي تغيير للحكومة خارج إطار الدستور سواء من قبل الذين هم في الشارع أو من جانب قوات الدفاع والأمن".

وأدانست دول غرب أفريقيا الثلاثة ما اعتبرته "تصدراً" داعية العسكريين الماليين "للعودة فوراً إلى ثكناتهم".

وأكدت مجموعة دول غرب أفريقيا في بيان "رفضها الثابت لأي تغيير سياسي غير دستوري ودعت العسكريين إلى احترام النظام الجمهوري".

وأضاف البيان "على أي حال ندين بقوة المحاولة الجارية وستنخذ كافة التدابير والأعمال اللازمة لإعادة تطبيق النظام الدستوري".

وقال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان في بيان إن "فرنسا تقيت بقلق أمر التمرد الذي حصل اليوم في مالي وتدين بشدة هذا الحدث الخطير"، مؤكداً أن باريس "تتشاطر الموقف الذي عبرت عنه المجموعة الاقتصادية لدول

تصاعدت وتيرة الاضطرابات في مالي لتمتد إلى المؤسسة العسكرية التي قاد بعض جنودها تحركاً خارج الثكنات لقي تنديداً إقليمياً ودولياً، ما قد يؤثر على أهدافه غير المعلنة. ويرى متابعون أنه لا يمكن فصل التحرك العسكري عن موجة الاحتجاجات المطالبة برحيل الرئيس إبراهيم أوبوكر كيتا.

باماكو - دخلت مالي الثلاثاء في مرحلة من عدم اليقين بعد أن تحددت تقارير إخبارية عن وجود محاولة لانقلاب عسكري في البلاد، بينما وصفت أخرى ما جرى بتمرد مجهول الأسباب لبعض العسكريين، في وقت تعيش فيه البلاد أسوأ أزمة سياسية منذ 2012.

وعلى الرغم من تضارب المعلومات، إلى حد كتابة هذه الأسطر، فقد أخذت الولايات المتحدة كما فرنسا الداعمة بقوة للرئيس المالي، ما يروج بشأن انقلاب عسكري على محل الجد وسارعتا إلى التحذير من مخبة هذه الخطوة، في موقف أشبه بالفيتو ضد أي نوايا من هذا القبيل قد تكون صيغت من خلفهما.

ويقول مراقبون إن أي انقلاب عسكري في دول القارة الأفريقية لم يناقش مسبقاً مع القوى الاستعمارية السابقة التي لا تزال تحظى بنفوذ تنموي وحتى سياسي، لا يمكنه أن ينجح.



ويعدّ هؤولاء حجتهم بالانقلاب العسكري على الرئيس الموريتاني سيدي محمد ولد الشيخ عبدالله في 2008، والذي تردد حينها أن فرنسا كانت على علم مسبق به وشاركت في التخطيط له.

ويكفر الانقلابيون العسكريون في أفريقيا عادة في حجم الدعم الدولي لتحركاتهم بدرجة أولى قبل المرور إلى التنفيذ واختيار اللحظة المناسبة لذلك، وهو ما لم يتوفر لحد الآن للعسكريين المتمردين في مدينة كاتي على بعد 15 كيلومتراً من العاصمة باماكو، حيث ترفض فرنسا وواشنطن أي تغيير سياسي في البلاد خارج الأطر القانونية.

صواريخ «مجهولة» تستهدف السلام في أفغانستان

إيران دفعت مكافآت لاستهداف القوات الأميركية في أفغانستان

مصدرين مطلعين على المعلومات، أكدوا أنها إيران. وبينما يقر مسؤولو المخابرات الأميركية، بأن شبكة حقاني لن تطلب بالضرورة الدفع مقابل استهداف القوات الأميركية، فإن وثيقة البنتاغون الداخلية تشير إلى أن "التمويل المرتبط بهجوم 11 ديسمبر في باغرام، ربما يحفز على شن هجمات ريفية المستوى في المستقبل على الولايات المتحدة وقوات التحالف".

ويشير تقييم وكالات الاستخبارات الأميركية، إلى أن إيران عوضت شبكة حقاني بعد أن نفذت ما لا يقل عن 6 هجمات ضد مصالح الولايات المتحدة والتحالف في عام 2019.

ويأتي الكشف عن احتمال أن تكون إيران قد دفعت لطالبان في أعقاب الجدل حول المكافآت الروسية للهجمات على القوات الأميركية، وهي القضية التي قللت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب من شأنها باستمرار في الأشهر الأخيرة، ونفت روسيا هذا الادعاء.

جنودها من أفغانستان مقابل التزامات من المتمردين من بينها تعهدهم بإجراء محادثات سلام مع الحكومة الأفغانية.

واستثنت الحكومة الأفغانية من الاتفاق الذي نص على إطلاق كابول سراح 5000 من المتمردين مقابل الإفراج عن ألف من السجناء الحكوميين المحتجزين لدى المتمردين.

وحذرت حركة طالبان من هجمات محتملة تستهدف السجناء المفرج عنهم، يشنها تنظيم الدولة الإسلامية المتطرف بتنسيق مع وكالة الاستخبارات الأفغانية.

وقال وزير الدفاع الأميركي مارك إسبير السبت الماضي إن الولايات المتحدة ستخفض عدد قواتها في البلاد إلى أقل من 5000 جندي بحلول نهاية نوفمبر القادم، لكنه أضاف أن ذلك سيكون "مشروطاً".

وأكد الرئيس الأميركي دونالد ترامب مراراً، قبيل الانتخابات الرئاسية المقبلة في الولايات المتحدة في نوفمبر، رغبته في إنهاء أطول حرب في تاريخ بلاده والتي بدأت قبل 20 عاماً عندما أطلقت واشنطن بطالبان عقب هجمات 11 سبتمبر.

وأفاد تقرير للأمم المتحدة العام الماضي بأن أكثر من عشرة آلاف مدني سقطوا بين قتل ومصاب في الصراع الدائر في أفغانستان في عام 2019 فقط، مما يرفع العدد الإجمالي للضحايا في العقد الماضي إلى أكثر من مئة ألف شخص.

وحتى الآن أطلقت السلطات الأفغانية سراح 80 سجيناً من طالبان، لكنها تصر على إطلاق سراح 3200 الباقين، بعد إفراج الحركة المتطرفة عن عدد من الجنود الأفغان الأسرى لديها.

ويقول المسؤولون إن التأخر في إطلاق سراح السجناء المتبقين من طالبان، يعود أيضاً إلى معارضة من باريس وكانديرا لأن عدداً من هؤلاء السجناء متهمون بقتل مواطنين وجنود فرنسيين وأستراليين. وحذر غني الخميس الماضي من أن إطلاق سراح عتاة

وحتى الآن أطلقت السلطات الأفغانية سراح 80 سجيناً من طالبان، لكنها تصر على إطلاق سراح 3200 الباقين، بعد إفراج الحركة المتطرفة عن عدد من الجنود الأفغان الأسرى لديها.

ويقول المسؤولون إن التأخر في إطلاق سراح السجناء المتبقين من طالبان، يعود أيضاً إلى معارضة من باريس وكانديرا لأن عدداً من هؤلاء السجناء متهمون بقتل مواطنين وجنود فرنسيين وأستراليين. وحذر غني الخميس الماضي من أن إطلاق سراح عتاة

وحتى الآن أطلقت السلطات الأفغانية سراح 80 سجيناً من طالبان، لكنها تصر على إطلاق سراح 3200 الباقين، بعد إفراج الحركة المتطرفة عن عدد من الجنود الأفغان الأسرى لديها.

وحتى الآن أطلقت السلطات الأفغانية سراح 80 سجيناً من طالبان، لكنها تصر على إطلاق سراح 3200 الباقين، بعد إفراج الحركة المتطرفة عن عدد من الجنود الأفغان الأسرى لديها.

وحتى الآن أطلقت السلطات الأفغانية سراح 80 سجيناً من طالبان، لكنها تصر على إطلاق سراح 3200 الباقين، بعد إفراج الحركة المتطرفة عن عدد من الجنود الأفغان الأسرى لديها.

ويقول المسؤولون إن التأخر في إطلاق سراح السجناء المتبقين من طالبان، يعود أيضاً إلى معارضة من باريس وكانديرا لأن عدداً من هؤلاء السجناء متهمون بقتل مواطنين وجنود فرنسيين وأستراليين. وحذر غني الخميس الماضي من أن إطلاق سراح عتاة

وحتى الآن أطلقت السلطات الأفغانية سراح 80 سجيناً من طالبان، لكنها تصر على إطلاق سراح 3200 الباقين، بعد إفراج الحركة المتطرفة عن عدد من الجنود الأفغان الأسرى لديها.

ويقول المسؤولون إن التأخر في إطلاق سراح السجناء المتبقين من طالبان، يعود أيضاً إلى معارضة من باريس وكانديرا لأن عدداً من هؤلاء السجناء متهمون بقتل مواطنين وجنود فرنسيين وأستراليين. وحذر غني الخميس الماضي من أن إطلاق سراح عتاة

وحتى الآن أطلقت السلطات الأفغانية سراح 80 سجيناً من طالبان، لكنها تصر على إطلاق سراح 3200 الباقين، بعد إفراج الحركة المتطرفة عن عدد من الجنود الأفغان الأسرى لديها.

وحتى الآن أطلقت السلطات الأفغانية سراح 80 سجيناً من طالبان، لكنها تصر على إطلاق سراح 3200 الباقين، بعد إفراج الحركة المتطرفة عن عدد من الجنود الأفغان الأسرى لديها.

وحتى الآن أطلقت السلطات الأفغانية سراح 80 سجيناً من طالبان، لكنها تصر على إطلاق سراح 3200 الباقين، بعد إفراج الحركة المتطرفة عن عدد من الجنود الأفغان الأسرى لديها.

ويقول المسؤولون إن التأخر في إطلاق سراح السجناء المتبقين من طالبان، يعود أيضاً إلى معارضة من باريس وكانديرا لأن عدداً من هؤلاء السجناء متهمون بقتل مواطنين وجنود فرنسيين وأستراليين. وحذر غني الخميس الماضي من أن إطلاق سراح عتاة

وحتى الآن أطلقت السلطات الأفغانية سراح 80 سجيناً من طالبان، لكنها تصر على إطلاق سراح 3200 الباقين، بعد إفراج الحركة المتطرفة عن عدد من الجنود الأفغان الأسرى لديها.

ويقول المسؤولون إن التأخر في إطلاق سراح السجناء المتبقين من طالبان، يعود أيضاً إلى معارضة من باريس وكانديرا لأن عدداً من هؤلاء السجناء متهمون بقتل مواطنين وجنود فرنسيين وأستراليين. وحذر غني الخميس الماضي من أن إطلاق سراح عتاة

وحتى الآن أطلقت السلطات الأفغانية سراح 80 سجيناً من طالبان، لكنها تصر على إطلاق سراح 3200 الباقين، بعد إفراج الحركة المتطرفة عن عدد من الجنود الأفغان الأسرى لديها.

وحتى الآن أطلقت السلطات الأفغانية سراح 80 سجيناً من طالبان، لكنها تصر على إطلاق سراح 3200 الباقين، بعد إفراج الحركة المتطرفة عن عدد من الجنود الأفغان الأسرى لديها.

وحتى الآن أطلقت السلطات الأفغانية سراح 80 سجيناً من طالبان، لكنها تصر على إطلاق سراح 3200 الباقين، بعد إفراج الحركة المتطرفة عن عدد من الجنود الأفغان الأسرى لديها.

ويقول المسؤولون إن التأخر في إطلاق سراح السجناء المتبقين من طالبان، يعود أيضاً إلى معارضة من باريس وكانديرا لأن عدداً من هؤلاء السجناء متهمون بقتل مواطنين وجنود فرنسيين وأستراليين. وحذر غني الخميس الماضي من أن إطلاق سراح عتاة

وحتى الآن أطلقت السلطات الأفغانية سراح 80 سجيناً من طالبان، لكنها تصر على إطلاق سراح 3200 الباقين، بعد إفراج الحركة المتطرفة عن عدد من الجنود الأفغان الأسرى لديها.

ويقول المسؤولون إن التأخر في إطلاق سراح السجناء المتبقين من طالبان، يعود أيضاً إلى معارضة من باريس وكانديرا لأن عدداً من هؤلاء السجناء متهمون بقتل مواطنين وجنود فرنسيين وأستراليين. وحذر غني الخميس الماضي من أن إطلاق سراح عتاة

وحتى الآن أطلقت السلطات الأفغانية سراح 80 سجيناً من طالبان، لكنها تصر على إطلاق سراح 3200 الباقين، بعد إفراج الحركة المتطرفة عن عدد من الجنود الأفغان الأسرى لديها.

وحتى الآن أطلقت السلطات الأفغانية سراح 80 سجيناً من طالبان، لكنها تصر على إطلاق سراح 3200 الباقين، بعد إفراج الحركة المتطرفة عن عدد من الجنود الأفغان الأسرى لديها.



سماء كابول تتمرط صواريخ في ذكرى الاستقلال